الحكومات من شركات النفط العاملة في أراضيها بنسبة ٢ ٪ من السعر المعلن للنفط ، علما بأن الاتجاه لدى معظم أقطار النفط الاخرى كان رفع نسبة الضريبة هذه من ٥٥ ٪ الى ٨٧ ٪ بهدف امتصاص الارباح الزائدة التي تجنيها شركات النفط من بيع النفط العائد لها بموجب حصتها في ملكية عمليات الانتاج(٢٤). وقد استنكفت السعودية عن تحصيل هذه الزيادة الضئيلة في نسبة الضريبة . أما في الاجتماع الاخير للمجلس الوزاري لمنظمة الاوبك الذي عقد في فينا في ١٢ و ١٣ أيلول الماضي فكان الجو العام للاجتماع افضل بكثير من جو مؤتمر كيتو المشحون في شهر حزيران الماضي بفضل « الجهود الجزائرية التي نجحت في اقناع السعودية بالتخلي عن مساعيها لتخفيض الاسعار مقابل تخلي الدول التي تدعم زيادة الاسعار ، ولا سيما ايران ، عن تشددها في رفع الاسعار خلال الفصل الاخير من هذه السنة »(٢٥). وكانت اللجنة الاقتصادية لمنظمة أوبك قد أوصت برفع أسعار النفط بنسبة ١٤ ٪ كتعويض عن التضخم الحاصل في الدول الرأسمالية المستوردة الرئيسية للنفط ، ولكن المجتمعين وفقوا بتحويل الزيادة المرجوة الى الوجهة الصحيحة وذلك بزيادة معدلات الضريبة والريع الذي يحصل من شركات النفط العاملة « بنسبة اجمالية مقدارها ٣ر٥ ٪ أي بزيادة تبلغ ٣٣ سنت أمريكي في البرميل ، وبذلك ارتفع معدل الضريبة من ٥٥ ٪ الى ٦٥ر٧٥ ٪ وارتفعت نسبة الريع من ١٤ر٥ ٪ الى ١٦ر٦٧ ٪ ، وتمثل نسبة الزيادة هذه للربع الاخير من السنة نفس نسبة الارتفاع السنوي للتضخم في الدول الصناعية لعام ١٩٧٤ بكامله ، والتي قدرتها اللجنة الاقتصادية لمنظمة « أوبك » بنسبة ١٤ ٪ »(٢٦). ان هذه الزيادة في نسبة الضريبة المحصلة من شركات النفط العاملة أتاحت للدول المنتجة للنفط تعويض الخسارة في عائداتها النفطية الناجمة عن ارتفاع معدل نسبة التضخم في الاقطار الرأسمالية بنسبة ١٤ ٪ كما أنها ، في الوقت ذاته ، أتاحت للاقطار المنتجة تقليم أظافر شركات النفط قليلا بتقليص نسبة أرباحها الفاحشة ، لا سيما وأن شركات النفط الاحتكارية أصبحت تهدد بالتهام شركات النفط الاجنبية المستقلة مثل شركة « ايني » الايطالية و« الف/ايراب » الفرنسية و« هيسبانيول » الاسبانية كما أنها هددت أوضاع شركات النفط الوطنية التابعة لحكومات الاقطار المصدرة للنفط وذلك لان شركات النفط الاحتكارية مالكة الامتيازات النفطية القديمة أصبحت تحصل على النفط الخام بسعر ٧ دولارات بينما الشركات المستقلة يكلفها شراء النفط الخام حوالي ١١ دولارا وبذلك أصبحت شركات النفط الوطنية وشركات النفط المستقلة في وضع لا يؤهلها لمنافسة شركات النفط الاحتكارية من حيث أسعار منتجاتها في الاسواق ونسبة الربح الذي تجنيه منها ...

لقد كان موقف السعودية في مؤتمر فينا في أيلول الماضي أقل « انشقاقية » من مؤتمرات أوبك الماضية حسبما بسطه وزير المالية والنفط الكويتي عبد الرحمن سالم العتيقي لصحيفة « الرأي العام » الكويتية اذ قال : « ان السعودية توافق على الزيادة من حيث المبدأ ، ولكنها ترى أن تكون مقرونة بتخفيض السعر المعلن ، وهذا ما لم يوافق عليه الحاضرون ، كما أن السعودية في كلا الحالين لا تريد وضع الاتفاق موضع التطبيق لانها في حالة مفاوضات مع الشركات المالكة للامتياز ولا تريد أن تدخل عرضا جديدا في أسلوب التطبيق قبل أن تصل مع الشركات الى اتفاق نهائي »(٢٧).

نخلص من هذا كله الى ان منظمة « أوبك » قد اجتازت في الشهور الماضية أزمات عصيبة كادت أن تعصف بها بسبب تفرد السعودية بالدعوة الى تخفيض الاسعار . وأهمية السعودية هنا هي انها تنتج وحدها من النفط زهاء ربع ما تنتجه الدول أعضاء منظمة أوبك مجتمعة بما فيها السعودية ذاتها ، كذلك ان غزارة حقول نفط السعودية